



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل/ كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

تحليل تغيرات مؤشرات السياسة النقدية في توجيه الاستثمار الاجنبي في العراق للمدة (2006-2017)

بحث مقدم الى

مجلس كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بابل

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية المصرفية

من قبل الطالبين

زينب رزاق حمش

حوراء هيثم منصور

بإشراف

م.م علي المسافري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا

يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ ﴿٤٩﴾

صدق الله العلي العظيم

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين
وعلى آله الطيبين الطاهرين.

فلا يسعني وأنا انهي هذا البحث ان اتقدم بخالص الشكر والامتنان لأستاذي
الفاضل الاستاذ الدكتور (علي حسن المسافري) لفضله بالإشراف على هذا
البحث الذي جاء ثمرة لتوجيهاته القيمة لما أبداء من ملاحظات اغتنمت
جوانب البحث فجزاه الله خير الجزاء

واتقدم ابضاً بالشكر الجزيل الى عمادة الكلية ورئاسة قسم العلوم المالية
والمصرفية وكذلك اقدم شكري وامتناني الى لجنة الاشراف عليه في
البحث وشكر موصول الى جميع زميلاتي.

الاهداء

اذا كان الاهداء يعبر ولو بجزء من الوفاء فالإهداء الى كلكه
الله بالهيبة والوقار الى من علمني العطاء بدون انتظار الى
من احمل اسمه بكل افتخار ارجو من الله ان يمد في عمرك
لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك
نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد والى الابد والدي العزيز الى
ملاكي في الحياة الى بسمه الحياة وسر الوجود الى من كان
دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي الى اغلى الحبايب
امي الحبيبة من روعي الى من هم اقرب الي الى من
شاركني حزن الام وبهم استمد عزتي واصرار اخوتي
واخواتي اهدي بحثي هذا...

قائمة المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
---	---------	--------

ب	الآية القرآنية	1
ج	الاهداء	2
د	الشكر والتقدير	3
هـ	قائمة المحتويات	4
1	الملخص	5
1	المقدمة	6
2	مشكلة البحث	7
2	اهمية البحث	8
2	هدف البحث	9
2	فرضية البحث	10
2	هيكلية البحث	11
3	المبحث الاول: الاطار النظري للسياسة النقدية ونظريات السياسة النقدية	12
3	مفهوم الساسة النقدية	13
4	وظائف واهداف السياسة النقدية	14
6	ادوات السياسة النقدية المباشرة والغير مباشرة	15
9	محددات السياسة النقدية	16
10	المبحث الثاني: تحليل تغيرات مؤشرات السياسة النقدية في توجيه الاستثمار الاجنبي العراقي للمدة (2006-2017)	17
10	لمحة تاريخية عن الاقتصاد العراقي	18
17	الاستنتاجات والتوصيات	19
18	المصادر	20

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تحليل عرض النقد ودورها في الاستثمار الاجنبي	11
2	تحليل تغيير الفائدة ودورها في الاستثمار الاجنبي	13
3	تحليل تغيرات سعر الصرف واثرها في الاستثمار الاجنبي	15

المخلص

يتناول هذا البحث مؤشرات السياسة النقدية وعلاقتها في الاستثمار الاجنبي ويحاول البحث تحديد أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الاجنبي للمدة (2006-2017) بهدف مساعدة متخذي القرار على رسم سياسيات اقتصادية مسندة على الواقعية وتحديد الاجراءات المتبعة من قبل البنك المركزي. أتبع البحث اسلوبين الاستقرائي والاستنباطي للوصول الى نتائج البحث، واستعرض مشكلة البحث تعاني اغلب الاقتصاديات من ضعف فاعلية دور وتأثير المعروض النقدي واسعار الصرف ومعدل الفائدة في النشاط الاقتصادي لا سيما عندما تكون اسعار الصرف والفائدة مقيدة ادارياً. اتضح مسار البحث اداء السياسة النقدية في توجيه استثمار العراق.

المقدمة

اتضح من دراسة الموضوع هناك دورا فاعلا للسياسة النقدية في توجيه الاستثمار الاجنبي في البلدان المتقدمة والبلدان النامية وعلى حد سواء ، الا ان في حالة العراق كانت استجابة الاستثمار الاجنبي للمتغيرات في السياسة النقدية ضعيفة بسبب تعمق الاختلالات الهيكلية والنقدية والمالية فضلا عن ضعف الاطار المؤسسي للبيئة الهيكلية والاقتصادية للاقتصاد العراقي 'وعليه لا بد من تفعيل دور السياسة النقدية وبالتزامن مع السياسات الكلية الاخرى لزيادة فاعلية تلك السياسات في توجيه الاستثمار الاجنبي . وتبرز اهمية سعر الصرف ومعدل الفائدة وعرض النقد من خلال تأثيرهما في المتغيرات الاقتصادية المختلفة ، كما ان تلك المتغيرات تلعب دورا مهما في تحديدهما مما يشير بوضوح الى وجود علاقة انعكاسية وسببه بين المتغيرات اعلاه ,سيتم تحليلها باستخدام اساليب مختلفة .

المبحث الاول/ منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث

تعاني اغلب الاقتصاديات من ضعف فاعلية دور وتأثير المعروض النقدي واسعار الصرف ومعدل الفائدة في النشاط الاقتصادي لاسيما عندما تكون اسعار الصرف والفائدة مقيدة ادارياً.

ثانياً: اهمية البحث

1. وضع مفهوم جديد للسياسة النقدية.
2. يلعب الاستثمار الاجنبي دوراً مهماً في زيادة الاستخدام الناتج.
3. امكانية التنبؤ بمستقبل الاستثمار الاجنبي في العراق.

ثالثاً: هدف البحث

معرفة دور السياسة النقدية في تشجيع الاستثمار الاجنبي في العراق للمدة (2006_2017) وتحليل اثر تغيرات عرض النقد ومعدل الفائدة واسعار الصرف ودورها في الاستثمار الاجنبي للمدة (2006_2017)

رابعاً: فرضية البحث

هناك دور فعال ومؤثر للسياسة النقدية في توجيه الاستثمار الاجنبي في العراق للمدة (2006_2017)

خامساً: هيكلية البحث :

لغرض التوصل الى هدف البحث تم تقسيم البحث الى منهجين وكالاتي :

المبحث الاول: الاطار النظري لمفهوم ونظريات السياسة النقدية ويتضمن مفهوم السياسة النقدية وظائف واهداف السياسة النقدية، ادوات السياسة النقدية (المباشرة وغير المباشرة) ومحددات السياسة النقدية .

المبحث الثاني : تحليل تغيرات ومؤشرات السياسة النقدية في توجيه الاستثمار الاجنبي في العراق ويتضمن : لمحة تاريخية عن الاقتصاد العراقي ، وتحليل تغيرات عرض النقد ودورها في الاستثمار ، وتحليل تغير الفائدة ودورها في الاستثمار الاجنبي ، وتحليل تغيرات سعر الصرف واثراها في الاستثمار الاجنبي .

المبحث الاول/ الاطار النظري

المطلب الاول/ السياسة النقدية المفهوم والنظريات

اولا مفهوم السياسة النقدية :

يتبان مفهوم السياسة النقدية من نظام نقدي الى اخر طبقا لطبيعة النظام الساسي والاقتصادي الذي يعمل النظام النقدي ضمن محيطه اذا تمثلت السياسة النقدية موقف السلطة السياسية من النظام النقدي للمجتمع الذي تقوده أياً كان هذا الموقف ويعكس بالوقت نفسه الدرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلد من خلال معرفة عناصر النظام النقدي .

يتألف النظام النقدي لقطر ما من كل انواع النقود الذي يصدرها ذلك القطر وتتداول فيه في وقت واحد ومن مجموعة المؤسسات التي تمتلك سلطة ومسؤولية خلق النقود وابطالها مع جميع القوانين والقواعد والتنظيمات والتعليمات والاساليب التي تحكم اصدار النقود وابطالها وقد تناول الاقتصاديون تعريف السياسة النقدية من عدة جوانب فقد عرفها(1) .

بانها التداخل المعتمد المباشر من قبل السلطة النقدية لغرض التأثير على فعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقد وتوجيه الائتمان وذلك باستخدام وسائل معينه تعرف بوسائل السياسة النقدية(2).

ويلاحظ في سياق هذا التعريف تحديد جهة التداخل والتأثير من خلال الاسلوب المباشر مع عدم تأكده على حجم الائتمان ووفرتة وكلفته في حين ان التداخل يكون مباشرا بسبب التعدد الواسع لوسائل السياسة النقدية .

وقد عرفت ايضا بانها الاجراءات المخططة من لدن السلطة النقدية (البنك المركزي) لإدارة عرض النقد وسعر الفائدة من اجل تحقيق التشغيل الكامل للموارد بدون ضغوط تضخمية (3).

وعرفت السياسة النقدية بانها جميع القرارات والاجراءات النقدية بصرف النظر عما اذا كانت اهدافها نقدية للتأثر في النظام النقدي (4).

ويرى بعض الاقتصاديين ان للسياسة مفهومين ضيق وواسع .

(1) د. عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأس مالية والاشتراكية والاقطار النامية مع اشارة خاصة للعراق، ج1، 1984م، ص59.

(2) د. فوزي القيسي، النظرية النقدية، ط1، بغداد، دار التضامن، 1964م، ص285.

(3) وحيد مهدي عامر، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار الجامعة الاسكندرية، مصر، 2010م، ص177.

(4) زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري، عمان، 2006م، ص185.

مفهومها بالمعنى الضيق: بانها مجموعة الوسائل التي تتبعها الادارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف التشغيل اي وفق هذا المعنى تتضمن التوسع والانكماش في عرض النقد من اجل تحقيق اهداف اقتصادية معينة (1)

اما المعنى الواسع للسياسة النقدية فقد عرفت بانها جميع التنظيمات النقدية والمصرفية التي تؤثر في حجم النقد المتيسر في الاقتصاد وكذلك التأثير في استعمال النقد والائتمان (2).

وعرفت ايضا بانها مجموعة من الاجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في عرض النقد وسعر الفائدة وحجم الائتمان ومن اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية ومنها النمو الاقتصادي والحد من التضخم عن طريق استعمال ادواته لتحقيق ذلك (3).

ثانيا: وظائف واهداف السياسة النقدية :

تختلف اهداف السياسة النقدية باختلاف مستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة والنظام الاقتصادي والاجتماعي السائد وظروف احتياجات واهداف هذه المجتمعات ومن هذه الاهداف

1. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار :

تعتبر المحافظة على استقرار الاسعار من اهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية وتنحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة والعنيفة في مستوى الاسعار نظرا لان اي تغيرات كبيرة في المستويات الاسعار تكون من العوامل التي تؤثر سلبيا على قيمة النقود وبالتالي تترك اثار ضارة على مستوى الثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الانتاجية وبالتالي على الاداء الاقتصادي (4).

2. تحقيق مستوى عالي من الاستخدام :

يجمع الاقتصاديون ان تحقيق مستوى مرتفع من التشغيل يعد من الاهداف الاساسية التي تسعى اليها السياسة النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عنده اعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية وذلك من خلال اتخاذ جميع

(1) عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، العراق، 1990م، ص583.
(2) اكرم حداد ومشهور هنلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2008م، ص183.
(3) محمد راتول وصلاح الدين، كروش تقييم السياسة النقدية في تحقيق المربع السعر الكادور في الجزائر خلال مدة (2000-2010)م، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد66، 2014م، ص88.
(4) زكريا الدوري ويسرى السامرائي، مصدر سابق، ص187.

الاجراءات الكفيلة بتجنب الاقتصاد من مشاكل البطالة .وذلك عن طريق القيام
بزيادة حجم الطلب الكلي الى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الاقتصادية المعطلة
كافة(1)

3. تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي :

يرتبط هذا الهدف بهدف تحقيق التشغيل الكامل تحقيق مستوى عال من الاستخدام
للموارد لان النمو الاقتصادي قادر على امتصاص الفائض في عنصر العمل وزيادة
التشغيل ويتم ذلك عن طريق التأثير في الائتمان الذي بدوره يؤثر في حجم
الاستثمار اذ كلما زاد الاستثمار يؤدي الى نمو الناتج القومي(2).

4. تحسين ميزان المدفوعات:

ان السياسة النقدية يمكن ان تعدل حالة الاختلال في ميزانية المدفوعات ففي العجز
يمكن للبنك المركزي ان يدفع سعر اعادة الخصم مما يشجع رؤوس الاموال قصيرة
الأجل بتدفق نحو الداخل مؤدية الى موازنة ميزان المدفوعات او حتى نقله الى
حالت الفائض وذلك فان الطريق الاخر يأتي من تغير الاسعار الداخلية والتي يؤدي
الى زيادة حجم الصادرات والذي يؤدي الى النتيجة السابقة نفسها أو قد يجتمع
الاثران معاً لإزالة العجز في ميزانية المدفوعات(3).

5. تحقيق الاستقرار في اسعار الفائدة:

اذ ان التقلبات في اسعار الفائدة تخلق حالة من عدم اليقين والتي تؤثر في التخطيط
الاستثماري للمستقبل وكذلك تؤثر في رغبة المستهلكين في شراء السلع المعمرة
والمنازل والتي تمول عن طريق الاقتراض، وحالة عدم الاستقرار في اسعار الفائدة
تؤثر في الاسواق المالية اذ ان ارتفاع اسعار الفائدة يؤدي الى خسائر كبيرة في قيمة
السندات طويلة الاجل والرهن العقاري ولذا فان استقرار أسعار الفائدة ضروري لخلق
بيئة استثمارية مستقرة(4).

(1) رجاء الربيعي دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركوي، امانة للنشر والتوزيع، ص75.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك والاساسيات والمستحدثات، دار الجامعة، الاسكندرية، 2009م، ص276.

(3) عبد الحسين جليل الغالبي، الصيرفة المركزية النظرية والسياسيات، 2015م، ص178.

(4) ferderics. Misjkin. The Economics of money banking and financial market. Tenth Edition, person, London 2013, p437.

6. تحقيق الاستقرار في الاسواق المالية:

لان حالة عدم الاستقرار في الاسواق المالية تؤثر في قدرتها للموائمة بين المدخرين والمقترضين اي حدوث ضعف في استغلال الموارد بسبب صعوبة الحصول على التمويل اللازم لتمويل الاستثمارات الانتاجية، ومن ثم أن استقرار مؤسسات الاسواق المالية وتجنب الازمات يجعل عملية تحويل الاموال بكفاءة(1).

7. تحقيق سعر صرف ملائم:

اي قيمة العملة المحلية مقابل العملات الاخرى لان تقلبات اسعار الصرف تؤثر في الصادرات المحلية والقدرة التنافسية للبلد وكذلك الاستيرادات وهذا ينعكس على الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات للبلد(2).

8. المساهمة في تشريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

ويتم ذلك عن طريق توفير كل التسهيلات الانتماية اللازمة وزيادة الادخار والاستثمار الوطني(3).

9. المساهمة في تطور المؤسسات المصرفية والاسواق المالية:

الاسواق التي تتعامل فيها المؤسسات (السوق المالي والسوق النقدي) وبما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني من اجل تعبئة الادخارات وتوجيهها نحو الاستثمار الانتاجي(4).

ثالثاً: ادوات السياسة النقدية المباشرة والغير مباشرة:

1) (R.Glenn Hubbard. Money the financial System and the economy. Sixth edition. Pearson Boston 2008, p 480.

2) (وليد مصطفى شوايش، السياسة النقدية بين الفقه الاسلامي والاقتصاد الوصفي، ط1، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، الولايات المتحدة، 2011م، ص192.

3) (محمد احمد الدوري، الجوانب الاساسية في موضوع النقود، ط1، دار شموع الثقافة بنغازي، 2007م، ص99.

4) (زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مصدر سابق، ص191.

وتعتبر ادوات السياسة النقدية من المعدلات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية، بما يمكنها تعديل مستوياتها للوصول الى تحقيق الاهداف النهائية وتمثل نوعين من الوسائل الان هذه الاخيرة تتباين من اقتصاد الى اخر اذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي وقوة الاقتصاد.

اولاً: الادوات الكمية (غير مباشرة):

سعر اعادة الخصم: ان سعر اعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من اوراق مالية تقدمها البنوك التجارية للحصول على الاموال، او هو سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، الهدف الاساسي من استعمال هذه السياسة هو التأثير في حجم الائتمان فاذا دفع البنك المركزي سعره فان البنوك التجارية تنقل هذا العبء عن طريق رفع اسعار الفائدة على القروض المصرفية بشتى انواعها سواء كانت ودائع ائتمانية او قروض عن طريق خصم الاوراق التجارية او السندات الحكومية(1).

وان الاسباب التي تدفع البنك المركزي الى رفع سعر الفائدة هو زيادة المعروض النقدي المتداول وبالتالي من اجل اجبار البنوك التجارية على تقليل منح الائتمان تجنباً لارتفاع الضغوط التضخمية ويقوم البنك المركزي بخفض سعر الفائدة اذا كان الاقتصاد يمر بمرحلة ركود من اجل تشجيع البنوك على زيادة الاقراض وضخ السيولة الى الاقتصاد، ولكن سعر اعادة الخصم تصبح اداة غير فعالة في التأثير على حجم الائتمان في الحالات التالية:

- وفرة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية
- وجود مصادر اخرى للسيولة
- التوقعات
- عدم توفر سوق الخصم وساعة ومنظمة(2)

2_ عمليات السوق المفتوح :

يقصد بها دخول بنك بائعاً او مشترياً للاوراق المالية لاسيما الحكومية منها بهدف التأثير على هدف النقد وفقاً لمتطلبات الحياة الاقتصادية اذ يقوم البنك المركزي ببيع السندات اثناء فترات التضخيم الاقتصادي بهدف تخفيض حجم الانفاق النقدي

(1) عبد الحسين الغالبي، اساسيات النقود والبنوك، 2016م، ص182.

(2) هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين سبع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2009م، ص263.

ويدخل كمشتري اثناء فترات الركود والكساد الاقتصادي بهدف زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان ثم زيادة حجم الانفاق النقدي وتنشيط الطلب الفعلي في السوق(1).

ولكي تنجح عمليات السوق المفتوحة يجب ان تتوفر الشروط التالية :

- يجب ان تتغير احتياطات البنوك التجارية كمية النقد في التداول وفقا لعمليات السوق المفتوحة
- يجب ان تستجيب البنوك التجارية للزيادة وللانخفاض في الاحتياطات النقدية في تقديم التسهيلات الائتمانية للوحدات الاقتصادية
- ثبات سرعة تبادل النقود
- توفير سندات حكومية كبيرة ومتطورة ومنظمة
- يجب ان يمتلك البنك المركزي امكانية واسعة لبيع وشراء السندات واستعداده لتحمل الخسارة(2).

3_ الاحتياطي النقدي القانوني : تعتبر نسبة الاحتياطي النقدي من الادوات المستخدمة على الائتمان الذي يؤثر في عرض النقود ,حيث تقوم البنوك التجارية بايداع بنسبة معينة من ودائع عملاء لديها في خزائن البنك المركزي .

اي ان تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي مما يؤدي الى رفع نسبة الاحتياطي ونسبة السيول عندما يهدف الحد من الائتمان لعدم التوسيع في عملية خلق النقود وبالتالي الحد من عرضها (3).

ثانيا: الادوات النوعية (الكيفية) (المباشرة) :

تستخدم وسائل السياسة النقدية النوعية للتأثير على نوعية الائتمان وكلفته وليس حجمه ,وتتميز هذه السياسة بين الاستعلامات المختلفة للائتمان التي تمنح لقطاعات الاقتصاد القومي وفقا لأهميتها بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي (4).

ومن اهم الاساليب النوعية ما يأتي :

(1) خالد فاضل البياتي خالدي توفيق الشعري، مدخل على علم الاقتصاد والتحليل الجزئي والكي، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2009م، ص377.

(2) هيل عجمي الجنابي، زمري ياسين، ارسلان مصدر سابق، ص264-266.

(3) مصطفى سلمان، حازم داود، مبادئ اقتصاد كلي، دار المسيرة- الاردن، 2000م، ص224.

(4) زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنك المركزي والسياسات النقدية، دار اليازوري، عمان- الاردن، 2006م، ص2017-2018.

1- **تنظيم الائتمان الاستهلاكي** : ظهر هذا النوع من الرقابة على الائتمان في الدول الصناعية وطبقته الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية من برنامج اقتصادي لمعالجة الضغوط التضخمية كما واعتمده حكومة الرئيس الامريكى كارتر في مطلع الثمانينات كأداة لمعالجة التضخم بموجب هذا النوع من الرقابة يجري تنظيم الائتمان للأغراض الاستهلاكية عن طريق قواعد معينة لتنظيم البيع بالتقسيط للسلع الاستهلاكية .

2- **الاقتراض بواسطة السندات مع تحديد هامش الضمان** : اذ يمكن للأفراد الاقتراض من البنوك لضمان السندات المتوفرة لديهم المشتريات من مدة سابقة بشرط التغير بهامش الضمان الذي يمثل الفرق بين القيمة السوقية للسندات وقيمة القرض فاذا اراد البنك المركزي ان يتبع سياسة انكماشية فانه يرفع هامش الضمان وبالعكس في حالة اتباع سياسة توسعية اي يستخدم هذه الاداة حسب متطلبات الوضع الاقتصادي. (1)

3- **تنظيم الائتمان الممنوح لغرض البناء** : ان تنظيم الطلب على الائتمان يتم عن طريق تثبيت حد اعلى لمبلغ القرض المخصص لبناء المساكن وتحديد فترة استرداد المبالغ المقترضة. (2)

4- **لتأثير او الاقناع الادبي** : يتمتع البنك المركزي بالقدرة على التأثير في البنوك التجارية واقناعهم في تنفيذ سياسة ائتمانية معينة كالحد او التوسع في الائتمان داخل الاقتصاد ويتم ذلك عن طريق طلب تعاون وبيان الفوائد التي تأتي من هذه السياسة. (3)

5- **تأثير المباشر في الائتمان** : يقصد به الموافقة وعدم الموافقة على سياسات الاستثمار والاقراض للمصارف التجارية وبقية المؤسسات المالية وفرض العقوبات على المصارف التي تنتج ممارسات غير ملائمة من وجهة نظر السلطات النقدية. (4)

6- **هناك وسيلة اخرى** : مكملة لعمل السياسة النقدية وهي السياسة المالية اذ تستخدم ايضاً في تحقيق الاهداف الاقتصادية عن طريق بيان سياستين. (5)

رابعاً: محددات السياسة النقدية:

(1) هيل الجنابي، رمزي ياسين ارسلان، مصدر سابق، ص271.

(2) زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مصدر سابق، ص218.

(3) جمال خريس، واخرون، النقود والبنوك، ط1، دار الميسرة للنشر، عمان، 2002م، ص116.

(4) زكريا الدوري، مصدر سابق، ص220.

(5) خضير عباس حسين الوائلي استعمال اسلوب ARDT في تقرير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق- جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد قسم الاقتصاد، 2017، ص102.

ان سعي السياسة النقدية في تحقيق اهدافها ان ما يرد عليها حدودياً قد تضع فعاليتها بتحقيق تلك الاهداف، لذلك ستواجه بعدد من المحددات العلمية لتطبيقها والتي يمكن ايجازها بما يأتي: (1)

1. بالرغم من سعي البنوك المركزية لزيادة حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية تماشياً مع سياسة نقدية توسعية الا انها قد تفشل (السياسة النقدية) في زيادة حجم القروض، بسبب عدم رغبة الافراد للاقتراض او عدم رغبة البنوك التجارية في توسيع سيولتها كما حصل في ازمة الثلاثينيات (1929-1932) كما ان تخفيض حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية من خلال اتباع سياسة نقدية انكماشية سيؤدي بالبنوك التجارية الى تحصيل القروض الممتازة وعدم عقد قروض جديدة.
 2. قد تحتفظ البنوك التجارية وبعض المؤسسات الاخرى بقدر كبير من اشباه النقود (اذونات الخزنة، اوراق الدين العام الاخرى... الخ)، مما يمكنها من زيادة احتياطاتها بالرغم من اتباع سياسة نقدية انكماشية ملغية اثر تلك السياسة كذلك محاولة تلك البنوك والمؤسسات الصناعية شراء السندات الحكومية اوقات الركود يعني الاء جهود السياسة النقدية التوسعية.
 3. لقد اشارت الشواهد الميدانية ان سرعة دوران النقود تتخذ اتجاهاً معاكساً لزيادة عرض النقود، وقد تؤدي التوقعات المتفائلة في ظل التضخم الى زيادة سرعة دوران النقود بالرغم من سعي السياسة النقدية الى تخفيضها والحالة معاكسة عند سيادة الظروف التضاؤمية، اذا تنخفض سرعة دورات النقود بالرغم من سعي السياسة النقدية لزيادتها.
 4. قد ينشأ تعارض بين رغبة السلطات النقدية في كبح جماح التنظيم من خلال رفع الفائدة ورغبة الحكومة في تخفيض سعر الفائدة لتخفيض تكلفة افتراضها مما يضعف من فعالية السياسة النقدية في تحقيق اهدافها كما ان كلا السياستين تتأثران بفترات التأخير فالاحتياط الفيدرالي في الولايات المتحدة الامريكية يزيد من عرض النقود لخفض سعر الفائدة الا ان منشأة الاعمال لا تستطيع ان تغير استثماراتها الا بعد فترة تأخير تمر بالسياسة. (2)
- ان الحركة المالية رأس المال على المستوى الدولي، هي الاخرى تؤثر على السياسة النقدية وتحديد اتجاهاتها من خلال تأثيرها على معدلات الفائدة والصرف. (3)

(1) د. سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلي، مصدر سابق، ص678-680.

(2) (Steven M. Shffirm, Macronomic principle and Tools. Sixth, Mc. Grew Hill, 2000, p277.

(3) (David Begg and others, Economics, eight edition, Mc Grew Hill company, 2005, p503-504.

المبحث الثاني

تحليل تغيرات مؤشرات السياسة النقدية في توجيه الاستثمار الاجنبي في العراق للمدة (2006-2017)

اولاً: لمحة تاريخية عن الاقتصاد العراقي:

شهدت المدة 2006-2013 مستويات منخفضة بالنسبة للمؤشرات الكلية كالبطالة التي بلغت (18) عام 2008 فيما سجلت نسبة 17,5% الفترة 2009 ثم تراجعت لتسجيل ما نسبته 15,3% عام 2011، وانحصر النشاط الاقتصادي على القطاعات التوزيعية والاستهلاكية غير الانتاجية فيما بدأ بعض التحسن عام 2008 في اعادة تشغيل المرافق الخدمية والسلعية في مجالات الماء والكهرباء والاتصالات لم تثبت ان تراجعت الى الحدود الدنيا في تغطية الاحتياجات المحلية وانخفضت الى مستويات الدنيا طول عام 2011 فيما بلغ معدل التضخم اعلى مستوى له في عام 2006 و2010 ليسجل ما نسبته 53,2% و 30,8% على التوالي وذلك نتيجة وتدهور الوضع الامني والاختلال الهيكلي فيما بين القطاعات. (1)

من اهم العقبات التي واجهت الاقتصاد العراقي بعد عام 2006: (2)

1. ان اولى هذه العقبات هو الاختلال الذي تعرضت له البلاد بسبب الاحتلال حيث بلغ اوجه خلال السنوات 2006, 2008, 2009 مما ادى الى تفويت فرصة اعادة الاعمار، هجرة رؤوس الاموال الى الخارج، هجرة بعض الكوادر العلمية المتخصصة الى الخارج.
2. ضعف التراكم الرأسمالي وسببها (الفجوة الادخارية) وارتفاع مستوى الاستهلاك وهذه بدورها تؤدي الى ضعف التراكم الرأسمالي النمو غير المتوازن بين القطاعات الانتاجية والخدمية من جهة وضعف عملية التشابك بين القطاعات ولاسيما بين الصناعة ولزراعة، مع اعطاء اولوية الى القطاع الصناعي في قيادة الاقتصاد لوطني، كون ان الصناعة تسهم في معالجة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر وخاصة مشكلة البطالة وتنمية البرامج الصناعية والزراعية واعطاء اولوية لمصانع

(1) احمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، ط1، دار الدكتور للعلوم والنشر، العراق، 2010م، ص357.

(2) منعم دحام العطية، العقبات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الثاني عشر (93) المجلد الاول، 2012م، ص359.

الاسمنت ومصانع البترو كيمياويات والزجاج والنسيج والصناعات
التحويلية والمواد الانشائية. (1)

1. تحليل عرض النقد ودورها في الاستثمار الاجنبي

مليون دينار

جدول (1)

الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر الى دول العالم (مليون دينار)	الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد من دول العالم (مليون دولار)	معدل التغير السنوي	M2	معدل التغير السنوي	M1	السنة
-----	1000	-----	7953420	-----	577601	2006
-----	300	76.23	12254000	75.78	10148626	2007
88.7	5.15	19.83	14684000	12.32	11399125	2008
3.5	3.83	43.56	21080000	35.62	1546060	2009
7.9	9.72	27.87	26956000	40.50	21721167	2010
33.6	1.856	29.54	34920000	29.78	28189938	2011
71.9	1.598	30.12	45438000	32.32	37300030	2012
124.9	1.396	32.90	60386000	32.72	51743489	2013
366	2.082	19.53	72178000	20.74	62473929	2014
548.7	2.549	4.56	75466000	2.20	63735871	2015
		16.18	87679000	15.84	73830964	2016
		3.48	90728000	1.54-	72692448	2017
		8.96-	82595000	9.98-	65435452	2018

- الاعمدة (3,1) الباحثة غفران عماد كاظم نايل، استناداً الى البنك المركزي العراقي-
المديرية العامة للإحصاء والابحاث والنشرات السنوية (2006-2017)
- الاعمدة (4,2) استخرجتها الباحثة باستخدام الصيغة الرياضية الاتية

(1) مظهر محمد صالح، الاقتصاد المركزي، ط1، بيت الحكمة، العراق، بغداد، 2010م، ص117.

$$\text{معدل التغير السنوي} = \frac{yt-yo}{yo} * 100$$

حيث ان: Yt: القيم في سنة المقارنة

Y0: القيم في سنة الاساس

الاعمة (6,5) ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وانتمان الصادات السنة الثانية والثلاثون، العدد الفصلي الاول، الكويت، آذار، ص18.

واجه الاقتصاد العراقي الالفة الجديدة بزيادة المعروض النقدي ولكن المعدلات تغير سنوية بدأت بالانخفاض حتى اصحت سالبة نهاية المدة كما في الجدول (1) لتؤشر بوضوح سعي السياسة النقدية الى تحقيق الاستقرار في الاسعار .

بعد عام (٢٠٠٦) ازداد الانفاق الكلي وعندها ازدادت فجوة الطلب الكلي كقيمة مطلقة او كنسبة من الناتج الاجمالي .

وقد تراجعت الاهمية النسبية للنفط بسببه تدمير البنى التحتية بسبب اثار الحرب في بداية (٢٠٠٦) واستمرار العمليات الارهابية فقد خسر العراق ١١ مليون دولار للمدة (٢٠٠٧_٢٠١١) كتكاليف للعمليات الارهابية على المنشأة النفطية. (1)

مع عدم قدرة القطاع الحقيقي على النهوض بالأعباء الانتاجية والخدمية بسبب تدمير مصادر الطاقة الكهربائية وضعف الروابط الامامية والخلفية بين القطاعات المختلفة الى جانب عمليات الفساد الاداري والمالي التي رافقت عملية اعادة اعمار العراق عموماً (2) واستجابة لهذه التحديات ارتفع عرض النقود بمفهوم الضيق ليبلغ (٥٧٧٣٦٠١) مليون دينار عام (٢٠٠٦) بمعدل تغير سنوي بلغ ١٩%، وانخفض بعدها بمعدل تغير سنوي بلغ ٧٥% و١٢% في عامي (٢٠٠٧_٢٠٠٨) على التوالي هذا الانخفاض يعود للوضع الاقتصادي الجديد بعد ذلك استمر بالارتفاع حتى عام (٢٠١٥) ليصل الى ٦٣٧٣٥٨٧١ مليون دينار وبمعدل تغير بلغ ٢% هذه الزيادة تعود الى حصول العراق على الاموال التي في الخارج ودخول المنظمات الدولية لإعادة بناء ما دمرته الحرب ارتفع بعدها ليصل معدل التفسير السنوي الى ١٥.٨% عام (٢٠١٦) الا انه انخفض عام (٢٠١٧_٢٠١٨) بمعدلات نمو سالبة بلغت ١٥.٠% و-٩.٩% على التوالي وهذا الانخفاض يعود الى انخفاض عوائد الصادرات النفطية اولا وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي ثانياً وحالة الركود من الدورة الاقتصادية وارهصات العمليات الارهابية، ان الاستثمارات الاجنبية الواردة في العراق منخفضة وذلك لعدم توفر الاستقرار الامني مقارنة بالاستثمار الاجنبي

(1) وليد خوري، معضلات سياسة تطوير صناعة النفط العراقي، مجلة المستقبل العربي العدد 344، السنة الثلاثون، مركز دراسات الوحدة: العربية بيروت، 2007، ص24-25.

(2) التقدير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للعام، 2003م، ص20.

المباشر الصادر الى دول العالم من رؤوس الاموال التي خرجت من العراق نتيجة عدم الاستقرار الاجنبي واكثر العراقيين هربوا اموالهم خلال التسعينات والثمانينات من القرن الماضي ومحاولة الدولة ان تتخذ السياسات الملائمة والمشجعة لجذب هذه الاستثمارات الى العراق وان معظم الاستثمارات الواردة الى العراق هي في المجال النفطي بضمنها اقليم كردستان العراق ونلاحظ من خلال الجدول ان اجمالي نسبة الاستثمار الوارد الى الناتج الاجمالي نسبة منخفضة(1).

2. تحليل تغير الفائدة ودورها في الاستثمار الاجنبي جدول (2)

السنة	معدل الفائدة	معدل التغير السنوي	الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد من دول العالم (مليون دولار)	الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر الى دول العالم (مليون دينار)
2006	6.35	-----	1000	-----
2007	6	5.5-	300	-----
2008	7	16.7	5.15	88.7
2009	10.42	48.9	3.83	3.5
2010	20	91.9	9.72	7.9
2011	16.75	16.3-	1.856	33.6
2012	8.83	47.3-	1.598	71.9
2013	6.25	29.2-	1.396	124.9
2014	6	4.9-	2.082	366
2015	6	0.0	2.549	548.7
2016	6	0.0		
2017	6	0.0		
2018	6	0.0		

الاعمدة (٢-١) الباحثة غفران عماد كاظم نايل استنادا الى المصدر ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية للمدة (٢٠٠٧_٢٠١٨) . الاعمدة (٣-٤) ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان

¹() ضمان الاستثمار المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الصادرة السنة الثانية والثلاثون ، العدد الفصلي الاول، الكويت، آذار، 2014م، ص18.

الاستثمار ، وائتمان الصادرات السنة الثانية والثلاثون ، العدد الفصلي الاول، الكويت، اذار ، ص ١٨ .

يعد معدل الفائدة من المتغيرات النقدية التي يمكن ان تستخدم في التأثير في اتجاهات النشاط الاقتصادي ، فعندما تحد الدولة صعوبة فتحريك سعر الصرف تلجأ الى معدل الفائدة وان ثبات معدل الفائدة وعدم جذب المدخرات وتحقيق الارباح الاقتصادية يؤدي الى تخفيض التراكم الرأسمالي وبالتالي ضياع فرصة للنمو والتنمية . بلغ معدل الفائدة ٦.٣٥ للعام (٢٠٠٦) وواصل ارتفاعه حتى بلغ ٢٠ عام (٢٠١٠) وبمعدل للتغير السنوي ٩١.٩%، إذ حاولت السياسة النقدية كبح جماح التضخم واستقرار الاسعار لتوفير بيئة ملائمة للنمو والتوقع خاصة بعد انفتاح العراق على العالم الخارجي وزيادة معدلات الاجور في القطاع العام والخاص وانعكاس على التكاليف التشغيلية والثابتة الى جانب ان المصارف التجارية مازالت متمسكة بفكرة الفائدة العالية على والقروض الممنوحة بمعدلات تفوق معدلات التضخم لتجنب تآكل رؤوس اموالها وايداعات الافراد ولمؤسسات المختلفة وهذا يتنافى مع هدف الاستقرار المالي والذي يعكس ضعف المنافسة بين المصارف في تحديد معدل الفائدة واعتقاد المصارف بأن معدل الفائدة العالي كافي لتحمل مخاطر الائتمان بسبب المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد القومي وتردي الوضع الامني في ظل نظام مالي يفتقر للتطور وارتفاع السيولة المصرفية⁽¹⁾ مقابل هذا الارتفاع في معدل الفائدة ومحاولة البنك المركزي والبنوك التجارية جذب مدخرات الافراد ورجال الاعمال لتنشيط الاستثمار بقيمة المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة متأرجحة للمدة (٢٠٠٦_٢٠١٠) مع ملاحظة زيادة مساهمة قطاع الخدمات أذ بلغت تلك المساهمة ١٢.٨٣% عام ٢٠١٠ مقارنة ٦.٢٨% عام (٢٠٠٦) . ان معدل الفائدة بدأ بالانخفاض عام (٢٠١١) ليبلغ ٧٥-١٦% وواصل ذلك الانخفاض حتى عام (٢٠١٨) ليبلغ ٦% مع ملاحظة ارتفاع مساهمة قطاع التعدين وتراجع قطاع الخدمات للمدة (٢٠١١_٢٠١٨) ويمكن تسبب ذلك الى ارتفاع حجم الايرادات النفطية وتأثيرها في زيادة تمويل واستثمارات ذلك القطاع مع تخفيض الدعم لقطاع الخدمات مع توجيه الانفاق الحكومي لمواجهة العنف والتطرف ان الاستثمارات الاجنبية الواردة الى العراق منخفضة وذلك لعدم توفر الاستقرار الامني مقارنة بالاستثمار الاجنبي المباشر الصادر الى دول العالم من رؤوس الاموال التي خرجت من العراق نتيجة لعدم الاستقرار الامني وأكثر العراقيين هربوا اموالهم خلال التسعينات والثمانينات من القرن الماضي ومحاولة الدولة ان تتخذ السياسات الملائمة والمشجعة لجذب هذه الاستثمارات الى العراق

(1) مجلة السياسة النقدية والمالية، البنك المركزي، مجلد (1) العدد الثاني، 2017م، ص 11.

وان معظم الاستثمارات الواردة الى العراق هي في المجال النفطي بضمنها اقليم كردستان العراق ونلاحظ من خلال الجدول نسبة الاستثمار الوارد الى لنتاج الاجمالي نسبة منخفضة. (1)

تحليل تغيرات سعر الصرف واثرها في الاستثمار الاجنبي:

جدول (3)

السنة	سعر الصرف في السوق الموازنة (دينار، دولار)	معدل التغيير السنوي
2006	1936	-----
2007	1453	-0.29
2008	1472	-0.013
2009	1475	-0.0012
2010	1267	-0.15
2011	1203	-0.05
2012	1182	-0.02
2013	1186	0.003
2014	1196	0.01
2015	1233	0.03
2016	1232	-0,01
2017	1214	-0.01
2018	1304	-0.07

العمود(1) الباحثة دعاء عبد الامير عبد المهدي استناداً للمصدر : البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، المجموعة الاحصائية للمدة (٢٠٠٦_ ٢٠١٨) .

في عام (٢٠٠٩) انخفض سعر الصرف ، وذلك لانعدام الاستقرار النقدي بسبب العمليات العسكرية، واحتلال العراق ، وتغير النظام وبعد الاستقرار النسبي الذي حدث بعد عام (٢٠٠٣) وبداية عام (٢٠٠٤) لجأ البنك المركزي الى استبدال العملة ، واستخدام العملة الجديدة في التداول ، وبالتالي انعكس ذلك على ارتفاع قيمة الدينار في عام (٢٠٠٤) حيث بلغ. (١٤٥٣) دينار/ دولار. وبمعدل نمو سنوي (-) ٠.٢٩) بينما اصبح عام (٢٠٠٥_ ٢٠٠٦) حوالي (١٤٧٢_ ١٤٧٥) بمعدل نمو

(1) ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، واتمان الصادات السنة الثانية والثلاثون، العدد الفصلي الاول، الكويت، آذار، ص18.

سنوي (٠.٠١٣_٠.٠٠٢) على التوالي مما اثر ذلك على الكميات المطلوبة والمباةة في المزداد بالارتفاع والانخفاض ، بسبب انتشار شائعات حول مقدار الاحتياطي الموجود في البنك المركزي . ان ازدياد حالات السفر والهجرة خارج العراق بسبب ظروف البلد الامنية جعل الطلب على الدولار في بعد ذلك عاد سعر الصرف للانخفاض مرة اخرى للإعوام (٢٠٠٧،٢٠٠٩،٢٠٠٨) حيث بلغ سعر الصرف (١١٨٢،١٢٦٧،١٢٠٣) على التوالي وبمعدل نمو سنوي (٠.٠٥،٠.١٥_٠.٠٢) على التوالي بسبب التحسن في قيمة الدينار العراقي اما الاعوام (٢٠١١،٢٠١٠،٢٠١٢) فكان هناك انخفاضاً طفيفاً في القيمة المحلية تجاه الدولار للأعوام اعلاه ليصل الى (١٢٣٣،١١٩٦،١١٨٦) دينار/ دولار وبمعدل نمو سنوي (٠.٠٠٣، ٠.٠١، ٠.٠٣) على التوالي. وأستطاع البنك المركزي العراقي في عام (٢٠١٣) المحافظة على استقرار سعر الصرف عند معدل سعر (١٢٣٢) دينار/دولار وبمعدل نمو سنوي سالب (-٠.٠١) وبعد استقرار هذا السعر مؤشر لاستقرار السوق المحلية. بينما سجل عام (٢٠١٤) بالرغم من التحديات السياسية والاقتصادية على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي المتمثلة بالأوضاع السياسية غير المستقرة واستمرار تردي الوضع الامني ، والعمليات العسكرية الجارية ضد المجاميع الارهابية التي تتواجد في عدد من المحافظات العراقية ارتفاع قيمة العملة اذ بلغ سعر الصرف (١٢١٤) دينار/ دولار وبمعدل سنوي (٠.٠١) بينما سجل عام (٢٠١٥) سعر الصرف (١٣٠٤) دينار/ دولار وبمعدل سنوي (٠.٠٧) وكان سبب هذا الارتفاع اسعار النفط.⁽¹⁾

(1) البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2005، ص11-10.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات:-

- ١- السياسة النقدية بانها ذلك التدخل المعتمد المباشر من قبل السلطة النقدية لغرض التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقد وتوجيه الائتمان وذلك باستخدام وسائل معينة وتعرف بوسائل السياسة النقدية
- ٢- اتضح مسار البحث ضعف اداء السياسة النقدية في توجيه الاستثمار في العراق.
- ٣- ان تعمق الاختلالات الهيكلية داخل الاقتصاد العراقي حالة دون فاعلية السياسة النقدية في توجيه الاستثمار الاجنبي في العراق
- ٤- زيادة المعروض النقدي ولكن بمعدلات تغير سنوية بدأت بالانخفاض حتى اصبحت سالبة في نهاية المدة لتؤثر بوضوح سعي السياسة النقدية التي تحقق الاستقرار في الاسعار
- ٥- ان ثبات معدل الفائدة وعدم جذب المدخرات وتحقيق الارباح الاقتصادية يؤدي الى تخفيض التراكم الرأسمالي وبالتالي ضياع فرصة للنمو والتنمية
- ٦- انخفاض سعر الصرف وذلك الانعدام الاستقرار النقدي بسبب العمليات العسكرية واحتلال العراق وتغير النظام وبعد الاستقرار النسبي لجأ البنك المركزي الى استبدال العملة واستخدام العملة الجديدة في التداول وبالتالي انعكس ذلك على ارتفاع قيمة الدينار .

ثانياً : التوصيات :

- ١ . معالجة الفجوات الزمنية في تنفيذ السياسات الاقتصادية لاسيما السياسة النقدية
- ٢ . توفير بيئة مالية تشريعية وإدارية ملائمة لجذب الاستثمار الاجنبي .
- ٣ . معالجة الاختلالات الهيكلية داخل الاقتصاد العراقي.

٤. توسيع عرض النقد بالمفهوم الواسع ليشمل طيف واسع من الاستثمارات المتمثلة بالودائع الزمنية وودائع الادخار وودائع التوفير .

٥. تخفيض معدلات الفائدة لزيادة الاستثمار وبالتالي جلب مزيد من الاستثمارات داخل الاقتصاد العراقي

٦. بذل المزيد من الجهود لضمان استقرار اكبر سعر صرف

المصادر:

- 1- البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، لعام 2005.
- 2- البياتي، خالد فاضل، الشمري خالد توفيق، "مدخل الى علم الاقتصاد (التحليل الجزئي والكلي)" ، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2009.
- 3- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي العام، 2003.
- 4- الجنابي، هيل عجمي جميل، ارسلان رمزي ياسين سبع، " النقود والمصارف والنظرية النقدية" ، دار وائل للنشر، ط1، 2009.
- 5- حداد اكرم، هذلول مشهور، "النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري"، الطبعة الثانية دار وائل للنشر، عمان، 2008.
- 6- الخريس جمال. وآخرون، "النقود والبنوك"، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2002.
- 7- الخوري، وليد، " معضلات سياسة تطوير صناعة النفط العراقي" ، مجلة المستقبل العربي العدد 344، السنة الثلاثون، مرك دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
- 8- الدليمي، عوض فاضل اسماعيل، " النقود والبنوك"، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، العراق، 1990.
- 9- الدوري زكريا، السامرائي يسرى، "البنوك المركزية والسياسة النقدية"، دار اليازوري، عمان، الاردن، 2006.
- 10- الدوري محمد احمد، الجوانب الاساسية في موضوع النقد، الطبعة الاولى، دار شموع الثقافة، بنغازي، 2007.
- 11- الرانول احمد، كروش صلاح الدين، "تقييم السياسة النقدية في تحقيق المربع السعر الكادور في الجزائر خلال المدة(2000-2010)" ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد66، 2014.
- 12- الراوي احمد عمر، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، طبعة اولى، دار الدكتور للعلوم للنشر، العراق، 2010.
- 13- الربيعي رجا، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، أمانة للنشر والتوزيع، 2007.
- 14- سعيد علي محمد، علي احمد درج، "الاصلاح الاقتصادي في العراق"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، العدد4، مجلد2، 2010.

- 15- السيد علي عبد المنعم، "اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطار النامية مع اشارة خاصة للعراق"، الجزء الاول، 1984.
- 16- شاويش مصطفى، "السياسة النقدية بين الفقه الاسلامي والاقتصاد الوصف، الطبعة الاولى، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، الولايات المتحدة، 2011.
- 17- ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الائتمان الصادر، السنة الثانية والثلاثون، العدد الفصلي الاول، الكويت آذار، 2014.
- 18- عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات النقود والبنوك(الاساسيات والمستحدثات)" الدار الجامعة، الاسكندرية، 2009.
- 19- العطية منعم دحام، "العقبات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد عام 2003"، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد الخاص بالمؤتمر العالمي الثاني عشر (93) المجلد الاول 2012.
- 20- الغالبي عبد الحسين جليل، (اساسيات النقود والبنوك)، 2016.
- 21- الغالبي عبد الحسين جليل، الصيرفة المركزية،(النظرية والسياسات)، 2015.
- 22- القيسي فوزي، "النظرية النقدية"، الطبعة الاولى، بغداد، دار التضامن، 1964.
- 23- مجلة السياسة النقدية، والمالية البنك المركزي، مجلد(1) العدد الثاني، آب، 2017.
- 24- مصطفى سلمان، حسام داوود، " مبادئ اقتصاد كلي"، دار المسيرة، الاردن، سنة 2000.
- 25- مظهر محمد صالح، "الاقتصاد الريعي المركزي"، طبعة الاولى، بيت الحكمة، العراق، بغداد.
- 26- الوائلي خضير عباس حسين، "استعمال اسلوب ARDI في تقرير اثر سياسات الاقتصاد المالي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2017.
- 27- وحيد مهدي عامر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الاولى، الدار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2010.
- 28- Ferderics, Mishking, The Economics of Mony Banking and financial Market, Tenth Edition, pearson, London, 2013
- 29- R-Glenn Hubbard mony, The Financial system and The economy, sixth Edition, prearson Boston,2008.
- 30- Stevenm, Shffirm, Macroeconomic Principleand Tools, Sixth, Mc Grew Hill, 2007.
- 31- David Begg and others, Economics, Mc, Grew Hill, Company, 2005.